الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أسعد خلقه وخاتم رسله، الهادي البشير والسراج المنير وآله الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فقد سعدت سعادة مضاعفة حين اطلعت على كتاب الأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي، وأول أسباب سعادتي كانت في إسهامه بارك الله فيه في حركة التجديد المقاصدي المعاصرة، وهي حركة لا غنى للفكر والفقه الإسلامي المعاصر عنها من أجل تمكينه من مواكبة قضايا العصر، وإطلاقه من إسار التقليد إلى آفاق التجديد، ومن بدعة التعضية والتجزيئ إلى سنة التوحيد والتكامل والتعاضد، ومن الجدل العقيم بين الجامدين والمنحرفين إلى إنتاج المعرفة الأصيلة النافعة. وثاني أسباب سعادتي كانت في ظهور كتابات الدكتور محمد نجاة الله صديقي المقاصدية في الهند وانتشارها باللغات الهندية، وقد كانت هذه أمنية من أمنيات أخي وصديقي الراحل الشيخ أمين عثماني رحمه الله، الأمين الأسبق لمجمع الفقه الإسلامي بالهند، ولطالما سافرنا معًا في أرجاء القارة الهندية لكي نحيي فقه المقاصد وننشره في معاهد التعليم وجامعات التأهيل، وإنني أدين له بالفضل في فكرة تأسيس معهد المقاصد بالهند، والذي أصبح بفضل الله تعالى واقعًا ملموسًا، وأدين له كذلك بالفضل في صور المخطوطات النادرة المبكرة التي زوّدني بها من كتاب علامة الهند الكبير شاه ولي الله الدهلوي، والذي أعمل بفضل الله تعالى على تحقيق جديد ودراسة مقاصدية له، بناء على وصية من شيخنا وأستاذنا الراحل الشيخ يوسف القرضاوي.

ومن مناحي التجديد في كتابات الدكتور محمد نجاة الله صديقي عدم الجمود على نظريات المقاصد كما ورثناها عن أجيال الأصوليين، بل هو يتبع سنتهم في تجديد النظرية في كل جيل، فأضاف للمقاصد العامة ضروبًا من المقاصد كالكرامة الإنسانية والحريات والعدل وغيرها، واستدل على ما أضاف بأدلة من

مصدر العلم في الإسلام: القرآن الكريم، وبيانه من سنة الرسول العظيم ﷺ، وهكذا سنة الله في خلقه وطبيعة الإسلام في فقهه.

ومن مناحي التجديد في كتابات الدكتور محمد نجاة الله صديقي حفظه الله اتساع نظرته للإنسان، لا يقتصر فيها على دولة من دول الواقع السياسي المعاصر، ولا على الشرق أو الغرب ولا الشمال ولا الجنوب، خاصة بعد رحلته العلمية التي طوّف فيها بين أرجاء الأرض متعلمًا ومعلمًا، بل الإنسان عند الدكتور صديقي هو ذلك المخلوق الكريم الذي استخلفه الله تعالى في الأرض وائتمنه على القيام بالقسط والوفاء بالأمانات وتحقيق مقاصد الشريعة بكل أبعادها، بل وقد أحسن الدكتور جزاه الله خيرًا على تأكيد دور المرأة الضروري في المجتمع المسلم وفي نهضة الأمة المسلمة في كل مجالات الحياة، وتجاوز العادات الظالمة التي تحرمها حقوقها وتضيع عليها واجباتها، وهي دعوة أصبحت ملحّة خاصة في سياق المرأة المسلمة في الهند اليوم!

ومن مناحي التجديد في كتابات الدكتور محمد نجاة الله صديقي حفظه الله اتساع نظرته للفقه، فهو عنده لا يقتصر على الشعائر وبعض الأحوال الشخصية كما هي في التصور العَلماني الخالص، وإنما هو نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعًا، وما إسهامه في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر ببعيد، وهو الذي خصص له جزءًا معتبرًا من كتابه.

على أن العلم رحم بين أهله ووصية النبي الحبيب ﷺ - بأبي هو وأمي - أن ننصح لأئمة المسلمين وعامتهم، ومن باب النصح لأخينا الكبير فضيلة الدكتور صديقي أسمح لنفسي هنا بإضافة بعض الملاحظات النقدية على كتاباته القيمة، والله أعلم وأحكم. (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله).

من أكبر إشكالات الفكر الإسلامي المعاصر ضعف الدراسات النقدية خاصة النقد في ضوء القرآن الكريم وفي إطار معاييره، والرجوع إلى مركزية القرآن

الكريم تعني أن تكون مقاصد القرآن التي تعبر عنها مفاهيمه حاكمة على الفكر الإسلامي قديمه وحديثه، وعلوم الفقه بالمعنى المذهبي، ومدونات الحديث، ومقاربات التاريخ، وفلسفات الكلام، ونظريات السياسة الشرعية، تلك المقاربة التي تضع القرآن في مكانه الأصيل اللائق به كمهيمن ومقوّم للتراث نفسه، لا أن يذكر للاستئناس في سياق ما استشهد به السابقون أو للأصول العامة وهوامش المقدمات فحسب. وكنت أحب أن ينال فقه القرآن وتحليل آياته الكريمات تحليلًا جديدًا حظًا أوفر من مقاربة أستاذنا في كل فصول كتابه، ولعل المجال يتسع له في ما يستقبل من عمره المبارك إن شاء الله.

وقد انتقد الدكتور صديقي مشكورًا ما يمكن أن نسميه "تحيل" في المعاملات المالية الإسلامية، خاصة الأثر السلبي لمعاملة التورق على الاقتصاد وعلى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع، وكنت أود من أستاذنا الفاضل أن يخطو خطوة أبعد في دراسته النقدية وينتقد الأصول الرأسمالية للتمويل الإسلامي من أصولها، ولعله يستشرف بخبرته الطويلة آفاقًا لكيفية مقاومة النظام الرأسمالي الحالي من خلال قوة التمويل الإسلامي المالية بدلًا من التحيل على التعلق بعربات قطاره، والنظام الرأسمالي الحالي نظام قائم على الربا في أساسه البنكي وعملاته الإلزامية، فضلًا عن التجارة في المال التي أشار إليها الدكتور صديقي، وزيادة النقود في التمويل الإسلامي خاصة في تعاملات المرابحة والتورق الشكليين ليست مربوطة بالاقتصاد الحقيقي وينبغي الدعوة لتجاوزها.

وكنت أحب أن يقوم بالنقد أيضًا في المصطلحات التي واكبت الواقع الفكري الإنساني كالكرامة والحريات والحقوق والتنمية والمساواة والدولة الوطنية، وغيرها من المفاهيم التي اتخذت أشكالًا مؤسسية في عالمنا لا تخلو من إشكالات يستلزم من المفكرين الإسلاميين التصدي لها وعدم تبنّي مصطلحاتها بلا نقد جاد.

ومن الإشكالات المنهجية المعاصرة أيضًا الاقتصار في الدراسات الإسلامية على تخصص ما دون وصله ببقية التخصصات، سواء من العلوم التي تسمى إسلامية أو غيرها، وهذا من التجزيئ الذي لا يتفق مع المقاربة المقاصدية الكلية، فتقسيم التخصصات قد يفيد تركيزاً في بعض مسارات التعليم أو التدريب، إلا أن الاقتصار عليه يختزل الواقع المركب في ذلك التخصص، فنجد المتخصص الاقتصادي مثلاً ينظر إلى كل الظواهر المعيشة من منطلق نظريات ونظارات التخصص الاقتصادي، فيفوته التعامل مع الظواهر المعيشة بشكل شامل، والقرآن الكريم لا يتعامل مع الظواهر في الواقع من خلال تخصصات محدودة، بل يصل بين أبعاد الظواهر وزوايا النظر إليها، ولذلك نقترح اعتبار تعددية التخصصات كخطوة منهجية أساسية تقود البحث العلمي والمنهجية التعليمية الإسلامية نحو تعدِية التخصصات، وهو المنهج الذي نقترح به أن نقارب دراسات الظواهر كأحد أهم وسائل إعادة صياغة الفقه الإسلامي بمعناه الشامل والدراسات الإسلامية المعاصرة.

في الختام نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزي الأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي عن علمه وعمله خيرًا، وأن يجمعنا في ظله تعالى يوم لا ظل إلا ظله. والحمد لله رب العالمين.

جاسر عودة